مقترب التمكين المتبادل للدولة والمجتمع (سو وانج) Xu Wang

حاول **"سو وانج"** تطوير تحليل متناسق لفكرة التمكين المتبادل للدولة والمجتمع من خلال استكشاف الخلفية الفكرية للمفهوم وحجيته بشكل عام، وإجراء مسح لأهم الأعمال والكتابات الإمبريقية التي تمت في هذا المجال.

1- الخلفية الفكرية والحجية العامة لمفهوم التمكين المتبادل:

يرى المؤلف أن حجية التمكين المتبادل للدولة والمجتمع تقوم على أساس فكرة مفادها أن الحجم الصافي للقوة في المجتمع ليس حجما ثابتا ولكن قد يكون قابلا للتوسع. وأن أول من تناول هذه الفكرة بهذا المفهوم هو عالم الاجتماع "تالكوت بارسونز Talcott Parsons في انتقاداته لما يطلق عليه العلاقة الصفرية لمفهوم القوة. ووفقا لـ"بارسونز" فإن تعريف مفهوم القوة وفقا لكتابات ماكس فيبر في علم الاجتماع السياسي، بأن القوة يمتلكها فاعل واحد داخل العلاقة المجتمعية ليعبر بها عن آماله ورغباته على حساب الآخرين. وهنا تكون علاقات القوة صفرية بحيث يكون حجم ثابت للقوة موزعا بين أطراف عدة، بحيث أن قيام طرف بكسب هذه القوة يترتب عليه خسارة الآخرين لها. وهنا يرى "بارسونز" أن هذه النظرة أحادية وتفتقر إلى الدقة حيث أن أثبتت التجارب العديدة أن كافة استخدامات القوة كانت تعبيرا عن أو لخدمة مصالح متقاطعة .

وبناء على ذلك فقد رأى "بارسونز" أن القوة ينبغي تعريفها بأنها "القدرة العامة التي يحتاجها أي نظام اجتماعي لإنجاز الأمور مع الأخذ في الاعتبار الأهداف الجماعية ."Collective goals وقد استعار "بارسونز" مفهوم "القيمة المضافة" من حقل الاقتصاد وطبقه على حقل السياسة. حيث انه باستثمار الدعم السياسي المتاح للقادة – الذين هم عرضة لاستخدام القوة- فإن هؤلاء القادة يمكن أن يجنوا عائدا اكبر على مجهوداتهم إذا ما أدركوا فعليا و أخذوا في الاعتبار الأهداف الجماعية؛ وذلك طالما أن هؤلاء القادة ممن فى يدهم القوة والسيطرة يأخذون على عاتقهم مسئولية القيادة للمبادرة في تبنى سياسات جديدة. وبالتالي علاقة القوة بين الدولة والمجتمع ليست صفرية بل كلاهما قد يكون "فائزاً" – أي يحقق المكاسب- في هذه العلاقة.

ويرى المؤلف أن تحليل "بارسونز" لمفهوم القوة يعتريه بعض المشكلات كاعتبار القوة منفردة كأنها ملكية نظامية system property مفترضا التواجد المسبق للأهداف الجماعية. كما فشل "بارسونز" في إيجاد حيز مفاهيمي لتحليل القوة كأداة لمصالح الجماعات التقاطعية؛ وبالتالي فشل في تفسير التنافس الاستراتيجي للحصول على القوة السياسية داخل المجتمع. وذلك على اعتبار أن القوة هي حاجة بشكل أساسي ذات مشروعية ودائما تستند إلى "اتفاق" بين الحائزين عليها ومن تمارس عليهم. كما أغفل "بارسونز" دور القسر والإجبار الذي يمكن ممارسته فى عملية توليد القوة وكذلك أغفل العلاقة بين القوة والاستغلال .

ويرى المؤلف أنه رغم افتقار تحليل "بارسونز" إلى الطبيعة التوزيعية والهيكلية للقوة، إلا أن "بارسونز" كان محقا بشان إشارته إلى أن العلاقة الصفرية للقوة بين الدولة والمجتمع خادعة ومضللة. موضحا رأى Anthony Giddens بشأن

القوة باعتبارها "مقدرة تحولية لأفعال الإنسان، حيث أن هذه المقدرة تبدأ في التدخل في سلسلة من الأحداث بهدف التغيير والتأثير فيها ."

وينتهي المؤلف في هذا الصدد إلى أن القوة لها صفة جماعية "ملمح جماعي" وهى أن ذات طبيعة توزيعية وقابلة للتوسع من خلال تعاون كافة القوة. وبناء على هذه الرؤية الإيجابية لمفهوم القوة فقد طور الدارسون فكرة التمكين المتبادل للدولة والمجتمع، مستندين في حجيتهم لتفسير ذلك إلى أن تمكين القوى الاجتماعية لا يترتب عليه بالضرورة إضعاف قوة الدولة في السيطرة على المجتمع. كما أنه في بعض الأحيان، فإن تنمية البنية الاجتماعية لمنظمات المجتمع المدني ومؤسساته والتي تستطيع ربط المطالب الاجتماعية بقوة الدولة، قد يترتب عليها دعم القوة المؤسسية للدولة في التعرف على وإدراك أهدافها والترويج لأغراض وأهداف اجتماعية أكبر. مستشهدا فى ذلك ببعض الدراسات الامبريقية التي تمت على بعض مناطق العالم النائي مثل دول جنوب الصحراء فى قارة أفريقيا حيث أن تنمية المجتمع المدني فيها صاحبه عمليات إعادة تشكيل الدولة في القارة الإفريقية من خلال عمليات التحول الديمقراطي الناشئة فيها. كما تعرض المؤلف إلى بداية تجربة الإصلاح الاجتماعي في الصين حيث قام الحزب الشيوعي الحاكم بتعبئة العديد من القوى الاجتماعية وإدخالهم إلى الساحة السياسية ليخلق بذلك مصادر جديدة للقوة داخل المجتمع. ولكن ذلك لم يكتب له النجاح فى ظل ظهور وتصاعد أنصار مدرسة الحمائية الوطنية وبعض الانشقاقات الحزبية حيث أدرك حينئذ الحزب الحاكم ذو السلطة المركزية صعوبة خلق دعم اجتماعي حقيقي لبرامجه السياسية والاقتصادية فى ظل ظهور تصاعد حركات مجتمعية متعددة كنتيجة للإصلاحات المتعلقة بالبيروقراطية والسوق .

ومن النماذج التي تطرق إليها المؤلف تجربة الهند، حيث أشار إلى أن انتشار السياسات الديمقراطية على مدى العقدين الأخيرين من القرن الماضي–وقت كتابة المقالة- أثر على نماذج السيطرة التقليدية في الهيكل الاجتماعي للدولة ونشوء حراك مجتمعي قوى أدى إلى دخول العديد من القوى المجتمعية إلى الساحة السياسية الأمر الذي ترتب عليه أزمات سياسية فى إحكام السيطرة على المجتمع، الذي ترتب عليه الدعوة على تبنى مفهوم التمكين المتبادل للدولة والمجتمع من خلال ارتباط الدولة بالقوة الاجتماعية، بحيث تقوم الأحزاب السياسية في إطار "الديمقراطية التنافسية" بالتواصل مع القوى المجتمعية من خلال عرض أهداف اجتماعية بديلة متجسدة في برامج سياسية متناسقة ومتماسكة. كما أن هذه الأحزاب بينها نوع من التمكين ذو التأثير المتبادل في السياسة الداخلية لبعض الأقاليم داخل الهند لكنها مازالت تحتاج مزيدا من الوقت لترق إلى المستوى القومي.

وأكد المؤلف أن التجارب السابقة شاركت في توضيح فهم العلاقة بين الدولة والمجتمع بالتأكيد ليس فقط على أهمية التمكين المتبدل للدولة والمجتمع وإنما أيضا أنه في ظروف معينة قد يؤدى التفاعل بين أجزاء من الدولة وبعض قوى المجتمع إلى زيادة قوة كل منهما تجاه أجزاء أخرى من الدولة وبعض القوى الأخرى من المجتمع في مجال ما أو أكثر من مجال. وأن العلاقة بينهما تطورت عبر التاريخ من الصراع إلى التمكين المتبادل حديثا. وهو ما يستدعى التساؤل متى يتحقق التمكين وتحت أي ظروف وما هي القيود في هذا الصدد؟ .

وهنا تأتى كتابات Michael Mann بشان قوة الدولة (أو سلطتها) بتصنيفها لها إلى نوعين (القوة الهيكلية والقوة المستبدة). حيث تشير القوة المستبدة إلى القوة التوزيعية لنخب الدولة التي تمارس تلك القوة على المجتمع المدني دون أن تدخل حتى في تفاوض روتيني مع قوى المجتمع المدني في كيفية فرض تلك السيطرة أو ممارستها. على عكس القوة الهيكلية والتي تعبر عن القدرة المؤسسية للدولة المركزية، سواء كانت مستبد أم لا، في التغلغل إلى مناطق تطبيق وتنفيذ القرارات، يحث تكون بمثابة قوة جماعية؛ بمعنى قوة مستمدة من المجتمع، بحيث تقوم الدولة بتنسيق حياة المجتمع من خلال مؤسساتها البنيوية. مع الأخذ في الاعتبار أن زيادة القوة الهيكلية للدولة لا تؤدى بالضرورة إلى زيادة قوتها التوزيعية السلطوية "المستبدة". بل على العكس، إن القوة البنيوية "الهيكلية" للدولة تسمح بإمكانية أن تكون الدولة مجرد أداة للقوى داخل المجتمع المدني. وعليه، تكون الدولة دائماً في صراع صفري مع المجتمع المدني عندما تسعى إلى السلطة المستبدة، في حين أن السلطة البنيوية للدولة يمكن دعمها وتعزيزها من خلال تنمية منظمات وجمعيات أهلية قوية وفاعلة .وهو ما يترتب عليه اثبات حجية أنه يمكن -تحت ظروف معينة - استخدام التمكين المتبادل كإستراتيجية تنموية ذات جدوى وكطريق إلى الديمقراطية بشرط تطوير ووضع آليات مناسبة لتحقيق ذلك. وهو ما سنراه فيما يأتي.

2- التمكين المتبادل كإستراتيجية تنموية:

في إطار علاقة التمكين المتبادل بين الدولة والمجتمع أصبح من الشائع قبول أن تكون الدول مسئولة عن وقادرة على توفير سلع وخدمات عامة معينة فى إطار من التكامل مع ما يقوم به القطاع الخاص. وأن العلاقة الصحية بين القطاعين العام والخاص على أساس تقسيم العمل وتكامل الوظائف، أصبحت تعد شرطا أساسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية. وحيث ترى النظريات الحديثة للتنمية بأن التعاون بين الدولة والقوى الاجتماعية فى عملية التحول الاقتصادي قد يخلق علاقة تضافرية أكثر عمقا وارتباطا بينهما ذات تأثير اكبر في المجتمع . وقد أشار المؤلف إلى أن مفهوم تضافر الدولة-المجتمع State-Society Synergy يرجع صداه في كل ملامح حجية التمكين المتبادل للدولة والمجتمع. ويضرب مثالا على ذلك Peter Evans في كتابه عن "الحكم الذاتي: الدولة والتحول الصناعي" حيث ينتقد Evans| مفهوم العلاقة الصفرية بين الدولة والمجتمع حيث يرى أن تحليل تضافر جهود الدولة والمجتمع State Synergy Society- يعد ركيزة أساسية في فهم التحولات الاقتصادية الناجحة فى الدول الصناعية الحديثة. حيث يرى أن الدول تنجح في تحقيق التحول الاقتصادي عندما تتبنى مفهوم وخصائص الحكم الذاتي حيث تملك الدولة جهازا بيروقراطيا متطورا لا يخضع لاستغلال أو سيطرة قوى اجتماعية معينة وفى ذات الوقت تتمتع نخب الدولة بعلاقات اجتماعية جيدة تجعلها على صلة جيدة بالقطاع الخاص داخل المجتمع المدني. ويرى Evansأن الذاتية Embeddedness والاستقلالية Autonomy شرط أساسي لنجاح التحول الاقتصادي للدول. حيث توافر هاتين الخاصيتين تساعد الدول على تحديد وتطبيق أهداف تنموية طويلة الأجل، وكذلك تمكنها من الحصول على المعلومات والتعاون اللازمين من المجتمع لخدمة تلك الأهداف، وفى المقابل تكون القوى الاجتماعية بمثابة الرقيب والقيد لمنع انحراف سياسات الدولة لتحقيق المصالح الذاتية لنخب الدولة؛ وبالتالي هناك علاقة تفاعل وتكامل متبادل بين الدولة والمجتمع. وقد أشار Evans إلى تجربة كوريا في تحقيق ميزة تنافسية الصناعات التكنولوجيةHih-tech Industry ، حيث لعبت الدولة في العلاقة بين الدولة ورأس المال الصناعي دور "القابلة والزوج" لتسهيل ظهور ونمو ومن ثم نضوج المشروعات والشركات الخاصة لتضطلع بعملية الإنتاج الصناعي

والتوسع فيها بدلا من الوقوف كمنظم معوق ومُقيِّد أو حتى أن تلعب دور المنتج المباشر بدلا عنها. وفى حين أن دولا مثل البرازيل والهند عانت من نقص كلتا الخاصيتين (الذاتية والحد الأدنى للاستقلالية) وبالتالي لعبت الدول دور المنظم المُقَيِّد واستثمرت الدولة في الإنتاج المباشر بواسطة شركات أو مشروعات مملوكة لها. لذا جاءت الهند والبرازيل في مرتبة بعيد عما حققته كوريا في صناعات المعلومات والتكنولوجيا العالية .

وأشار المؤلف إلى أن كتاب Evan ركز على علاقات التشابك الكثيفة بين الدولة ورأس المال الصناعي تحديدا وليس علاقة الدولة بالمجتمع ككل، كما أن هناك كتابات أخرى تتحدث عن "سياسات الرضاء المتبادل "بين نخب الدولة والجماعات الصناعية، ولكن مثل هذه الكتابات تهمش من دور العمال ومجالات اقتصادية أخرى كالزراعة وكذلك قطاع المشروعات الصغيرة. ولكن المؤلف يرى أن Evans تعامل مع هذا النقد الخاص بفكرة الحكم الذاتي ومدى تحقيقها لفكرة التمكين المتبادل للدولة والمجتمع، مدافعا عن فكرته مستعينا بنموذجين أحدهما هندي والآخر نمساوي. ففي مقاطعة Kerala الهندية (وهى مجتمع زراعي) استطاع فيه الجهاز البيروقراطي الذي يتمتع باستقلال نسبى فى أن يرتبط ذاتيا بشبكة مكثفة من القوى الاجتماعية التي تتمتع بحراك مجتمعي جيد دون أن تتوافر لها مقومات القوة ومن خلال التعاون فيما بينهما تم انجاز مشروعات تحويلية ناجحة لزيادة مستوى الرفاهة داخلها. وفى النمسا اثبت التعاون بين الدولة والمجتمع (ولاسيما بين طبقة أصحاب العمل والعمال من خلال عمليات التفاوض المركزي) في تنظيم القوى العاملة بما يتواءم مع متطلبات البيئة الاقتصادية العالمية.

لا شك أن استخدام الكثير من الدراسيين والعلماء لتعبير "التوليفات" أو "تضافر الجهود synergy "أو الإنتاج المشترك co-production لوصف كيف يؤدى التفاعل مع والارتباط بالمجتمع المدني إلى تقوية مؤسسات الدولة وتحقيق فعاليتها في خلق بيئة ملائمة لازدهار ونمو المجتمع المدني. بحيث أصبح ما يطلق عليه "الحكم (الاستقلال) الذاتي -بعيدا عن العزلة وعدم الارتباط- أحد العناصر المهمة في وصف الدولة التنموية. مستخدمين فى ذلك نماذج وتجارب دولية مختلفة ومتنوعة للتدليل على والدفاع عن حجية تلك الأفكار.

ولكن يظل التساؤل عن الشروط اللازمة لتحقيق التمكين المتبادل للدولة والمجتمع قائما بل ويزداد تعقيدا عن ربط التنمية الاقتصادية أو التحولات الاقتصادية بالتنمية السياسية ولا سيما في الدول التي تضطلع بدور مزدوج فئ تحقيق التحول نحو الديمقراطية واقتصاد السوق وهى حالات تشهدا كثير من دول العالم النامي كما ذكرنا سابقا.

3- التمكين المتبادل كطريق لتحقيق الديمقراطية:

يشير المؤلف إلى أن هناك الكثير من الكتابات حول الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في بلدان أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية آخذة في الاعتبار ما طلق عليه "إحياء المجتمع المدني " كأحد العوامل المهمة فى التحليل سواء فيما يتعلق بانهيار الأنظمة السلطوية أو إنشاء وإرساء نظام ديمقراطي جديد. ويستند تحليل الفكرة الأساسية هنا إلى الدراسات والملاحظات الامبريقية، والتي خلقت اعتقادا راسخا بأهمية الوظائف الديمقراطية المتعددة التى تمارسها المجتمعات المدنية النشطة.

حيث أن المجتمع المدني -بمفهومه المتعارف عليه فى الحياة الاجتماعية المنظمة والذي يشير إلى معاني كثيرة منها فكرة التطوع، التوليد "التخليق" الذاتي، الدعم الذاتي، الاستقلال الذاتي عن الدولة، مع الالتزام بالإطار القانوني السائد أو القواعد القانونية المشتركة داخل المجتمع، يعتقد بأنه يؤدى إلى تنمية السياسات الديمقراطية سواء من قبل القوة الموزعة بين نطاق عريض من المجتمع (ما يطلق عليه الوظيفة التعددية) أو من قبل الحث على المشاركة السياسية أو تنشئة الناس على الأعراف والقيم الديمقراطية (الوظيفة التعليمية). وتطبيقا لهذا المنطق حاول كثير من الكتاب والدارسين تفسير عملية التحول الديمقراطية على أنها عمليات من الكفاح المتعاقبة والناجحة يقوم بها مجتمعا مدنيا ما ضد الدولة السلطوية. وقد وصل بالبعض إلى القول إلى أن التحول إلى الديمقراطية من نظام حكم تسلطي يستتبع بالضرورة إضعاف قوة الدولة.

يرى المؤلف أنه من النظرة البسيطة لنظرية العلاقة الصفرية بين الدولة والمجتمع المدني يتبين أن فشلت في التمييز بين أنواع مختلفة لقوة الدولة وبالتالي أهملت الدلالة والقيمة الحقيقة للدولة في مرحلة البناء أو إعادة البناء في المرحلة الانتقالية لأي نظام حكم. وهنا نعود إلى تصنيف Michael Mann بشأن قوة الدولة (أو سلطتها) بتصنيفها لها إلى نوعين (القوة الهيكلية والقوة المستبدة) - المذكورة سابقا. حيث يرى Mann أن الدول فى الديمقراطيات الحديثة غالبا تكون سلطتها المستبدة ضعيفة في حين تكون سلطتها الهيكلية قوية، بينما تكون أغلب الدول السلطوية قوية من حيث سلطتها الهيكلية والمستبدة. ويرى Mann أن التحول الديمقراطي من النظام التسلطي قد يؤدى إلى إضعاف القوة المستبدة للدولة لكنه لا يترتب عليه بالضرورة التأثير على القوة الهيكلية لها سواء كمؤسسة سياسية حيوية أو من حيث دورها في تنظيم الحياة الاجتماعية، بل ينبغي تدعيم القوة الهيكلية للدولة في المرحلة الانتقالية حتى تقوم الدولة بأعبائها تجاه توفير بعض الخدمات العامة لإنجاح مسيرة التحول الديمقراطية. وأن القيام بالإضعاف المتزايد للقوة الهيكلية للدولة في مرحلة التحول الديمقراطية في بعض الدول قد ترتب عليه –وفقا لبعض الكتاب- نتائج عكسية لكل من المجتمع المدني والتماسك (الاندماج) الديمقراطي للمجتمع؛ مثلما حدث في دول أمريكا اللاتينية حيث تم تدمير دولة القانون خلال عملية التحول الديمقراطية الأمر الذي ترتب عليه انحلال المجتمع وتفسخه. وبالتالي من الخطأ التقليل من دور مؤسسات الدولة خلال عملية التحول الديمقراطي سواء في تنظيم الحياة العامة أو الخاصة للأفراد والجماعات. كما أن استمرار مؤسسات الدولة في أداء وظائفها الرئيسية (كتوفير الأمن والاستقرار وضمان وحدة الأقاليم وتوفير الظروف الملائمة لممارسة المواطنة، إدارة شئون الاقتصاد وفعالية تخصيص موارد الدولة، وتصحيح أوضاع توزيع الدخل فى المجتمع...الخ) من شأنها أن تدعم مسيرة التحول الديمقراطي وزيادة فرص نجاحها. وكانت إيطاليا مثلا يوضح كيف أن قوة المجتمع المدني وفعاليته ارتبطت بقوة وفعالية ومؤسسات الدولة.

وفى هذا الصدد، أشار المؤلف إلى أن بعض الكتاب تطرقوا إلى أهم الآليات التي من شأنها أن تؤدى فعالية قوى المجتمع المدني إلى زيادة القوة الهيكلية "البنيوية" للدولة؛ بشرط استمرار مؤسسات الدولة بالقيام الوظائف بالرئيسية التي ذكرناها سابقا. ومن هذه الآليات ما يلي:

1- توافر ما يسمى الديمقراطية الجماعية "المشتركة" : Democratic corporatis وذلك باحتواء وإشراك القوى الاجتماعية المتعددة خارج مؤسسة الدولة في عملية صنع القرار وتنفيذه من خلال توفير قنوات مؤسسية تنظم التفاعل بين الدولة ونخبها من جانب وتلك القوى من جانب آخر.

2- وجود أحزاب سياسية منضبطة ومنظمة: حيث أن وفقا لثوابت الديمقراطية الصحيحة أن وجود أحزاب منظمة ومتماسكة وقوية يجعلها قادرة على تجميع المصالح المرتبطة بالقوى الاجتماعية والقضايا السياسية ومن ثم إيجاد بدائل سياسية أمام جمهور الناخبين، ومن ثم ربط الطلبات الاجتماعية مباشرة بقوة الدولة من خلال الحصول على أغلبية جمهور الناخبين.

وفى هذا الصدد وعلى سبيل المثال، فإن أحد الكتاب ممن درسوا التجربة المكسيكية، أشار إلى أن الدولة لعبت دورا مهما فى ترجمة الشبكات الاجتماعية الداخلية والارتقاء بها إلى شكل منظمات تنموية ذات نطاق أكبر؛ حيث قامت الدولة (بفاعليها الرئيسيين) بالتحالف مع بعض القوى المجتمعية ضد تحالف بعض النخب الخاصة من المناطق الريفية مع بعض الجماعات المحافظة من البيروقراطيين من داخل الحكومة مما أكسب تحالف الدولة قوة أكبر فى تحقيق الأهداف التنموية وانتقلت الدولة حينئذ من الفئوية Clientelism إلى تطبيق المواطنة Citizenship .

ونفس الشيء بالنسبة لدولة الصين عندما قامت في أواخر الثمانينات بعد اهتزت شعبيتها في أطراف الدولة بعد 10 سنوات من الإصلاح الاقتصادي، وقامت بتطبيق ديمقراطية على مستوى المحليات لتجديد دماء وإعادة الثقة في شرعية مؤسساتها السياسة المحلية وبالتالي شرعيتها في المناطق الريفية وكذلك تحسين حكم وإدارة القاعد الشعبية "جمهور الناخبين" من خلال تشجيعهم كيفية تنظيم حكمهم الذاتي وممارسة حقوقهم القانونية بفاعلية. وبدعم من الدولة وإشرافها تم إجراء انتخابات على مستوى المحليات. الأمر الذي ترتب عليه دعم قوة كل من الدولة والفلاحين بتطبيق ديمقراطية القرية وزاد من فاعلية الحكم الذاتي للقرية واستجابتها لمطالب الفلاحين، ليصب في النهاية تدعيم القوة الهيكلية للدولة في تطبيق سياسات الدولة في المناطق الريفية، الأمر الذي دعا بعض الكتاب والدراسيين بإطلاق النموذج الصيني على هذا النوع من الديمقراطيات ."Democracy, Chinese Style"

والجدير بالذكر هنا، أن نموذجي المكسيك والصين يشيران إلى إمكانية أن تقوم الدولة السلطوية بالتعاون مع القوى الاجتماعية للقيام وتنفيذ بعض الإصلاحات السياسية. وبمعنى آخر، فإنه قد تتحول الدولة التسلطية "السلطوية" إلى نموذج ديمقراطي من خلال عملية تمكين المتبادل ثابتة تعكس استجابة تلك الدولة إلى مطالب القوى المجتمعية بحيث تتلاشى السلطة الاستبدادية للدولة بتحولها الديمقراطي التدريجي في حين يتم الحفاظ على قوة الدولة الهيكلية أو تزداد.

ورغم هذا التعاون الناجح بين الدولة والمتجمع في تحقيق إصلاحات سياسية إلا أنه يكشف عن قيود تواجه التمكين المتبادل للدولة والمجتمع، كالتالي:

1- حيث لا يغيب عن الأذهان ميل الدولة الدائم إلى توسيع سلطتها "قوتها" المستبدة وكذلك أيضا قوتها الهيكلية. وغالبا ما يحدث ذلك عندما ترغب الدولة في تحقيق أهداف جماعية. فكما تساعد الدولة منظمات المجتمع المدني في الوجود

والتنظيم والحصول على التمويل، فإنها قد تتحكم في اختيار أعضائها، أو تحكم سيطرتها أو تقلل من أهمية مثل تلك المنظمات في وقت واحد. وبالتالي فإن قدرة منظمات المجتمع المدني على ممارسة دورها في دعم الديمقراطية يعتمد على مدى استقلاليتها عن الدولة، ورغم أن استقلالها التام عن الدولة قد يصعب معه خلق قنوات اتصال مع الدولة سواء لتحقيق مطالب أو فرض السيطرة، ولاسيما في حالة إحكام سيطرة الدولة على المجتمع المدني، فإن التمكين المتبادل لأجل قصير سوف يؤدى حتميا إلى ما يمكن أن نطلق عليه الدولة الجماعية "المشتركة. لذا لاقى النموذج الصينى بشان التمكين المتبادل للدولة والمجتمع استحسان العديد من الكتاب والدارسين – وفقا لـ Vivienne Shu حيث ترى Vivienne أن الصين كانت تتحكم في عضوية المنظمات الاجتماعية الجديدة لتدعيم سلطتها وتسهيل تحقيق أهدافها الجماعية، محذرة أنه في عدم تحقيق تلك الأهداف فإن التسامح بشأن أنشطة المنظمات الاجتماعية الجديدة سيكون في أضيق الحدود.

2- قيد آخر قد يأتي من الجانب الآخر لعلاقة الدولة بالمجتمع، وهو المجتمع "قوى المجتمع المدني"،حيث أشار Migdal إلى أن تنوع القوى الاجتماعية لا يعنى أنها دوما مجتمعة حول أراء واحدة ومصالح معينة، وإنما قد تكون متناحرة أو بينها صراعات متنوعة في مجالات متعددة، وفى هذه الحالة يكون إحكام بعض السيطرة من قبل المجتمع ضروريا لتقوم بدور ممثل المصالح العامة والمعبر عنها. وفى حالة غياب هذا الدور للدولة وانخراطها في علاقات تشابكية مع مجتمع مدني مُقسّم (مجزأ) بشكل كبير فإنه ذلك قد يؤدى نموذج الدول البلقانية أو تعاون مأجور بين المسئولين الأفراد والقوى الاجتماعية التي تسوقها المصالح. وعليه، فإنه في بعض الأحيان وفى ظل ظروف معينة قد يؤدى التفاعل بين الدولة والقوى الاجتماعية إلى تجاوز الانقسام بين ما هو عام وخاص ومن ثم تحقيق التمكين المتبادل، وأن بعض الاستقلالية الذاتية مطلوبة لكلا الطرفين لتجنب الوقوع في مصيدة الافتراس المتبادل .

ولكن كيفية الحفاظ على مساحة توازنية ديناميكية بين مزيد من الاستقلالية أو مزيد من الاعتماد مازالت قضية لم تحسم بعد في الحديث عن التمكين المتبادل.